Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 3, Issue 2, April – June 2025
Page No: 48-69
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2024: 0.580 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.74

محددات التمويل بصيغة الاستصناع من وجهة نظر صناع القرار في المصارف التجارية الليبية: دراسة حالة مصرف الصحاري

فرج سليم الجندي [1*]، ريم الهادي حريب [2]
[1]قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا
[2]كلية العلوم التقنية، مصراته، ليبيا

Determinants of Istisnaa Financing from the Perspective of Decision Makers in Libyan Commercial Banks: A Case Study of Sahara Bank

Faraj Saleem Aljoundi[1*], Reem Alhadi Hrib[2]
[1]Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Commerce, Asmariya Islamic University, Zliten, Libya
[2]College of Technical Sciences, Misurata, Libya

*Corresponding author aljoundifaraj@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2024-02-07 **تاريخ القبول:** 2025-04-06 **تاريخ النشر:** 2025-04-15

الملخص
هدفت الدراسة إلى بيان مدى وجود محددات للتمويل بصيغة الاستصناع في المصارف الليبية تحول دون شروع هذه المصارف في التمويل بهذه الصيغة التمويلية، والتوسع فيها، والوقوف على الأثر الذي تحدثه، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عبر تصميم استبانة تحوي اهم متغيرات الدراسة ممثلة في المعوقات الشرعية والمعوقات التنظيمية والإدارية والمعوقات التشريعية والمعوقات المالية إضافة الى المعوقات الفنية, وقد انتهت الدراسة الى مساهمة هذه المعوقات في الحد من التمويل بصيغة الاستصناع أو نموها في هذه المصارف، وأوصت الدراسة بضرورة تدريب العناصر البشرية و رفع كفاءتها، وصياغة التشريعات لتدعيم صيغ التمويل الإسلامي، وتوحيد معايير تقييم الأصول وعدالة التسعير، ودعم البنية التحتية المتعلقة بصناعة التمويل الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: تمويل الاستصناع، الصيرفة الإسلامية في ليبيا، معوقات التمويل، العوائق التنظيمية والتشريعية.

Abstract
The study aimed to demonstrate the extent to which determinates of Istisnaa financing exist in Libyan banks, preventing these banks from initiating and expanding this financing formula, and to determine its impact. The study used the descriptive and analytical approach by designing a questionnaire containing the most important study variables, represented by Sharia, regulatory and administrative obstacles, legislative obstacles, financial obstacles, and technical obstacles. The study concluded that these obstacles contribute to limiting Istisnaa financing or its growth in these banks. The study recommended the necessity of training human resources and raising their efficiency, drafting legislation to support Islamic financing formulas, unifying asset evaluation standards and pricing fairness, and supporting the infrastructure related to the Islamic finance industry.

Keywords: Istisnaa Financing, Islamic Banking in Libya, Financing Obstacles, Regulatory and Legislative Barriers.

مقدمة:

يعد الاستصناع أحد صيغ التمويل الاسلامي التي لم تحظ بالاهتمام على المستوى المحلي بالرغم من أنها تعد من الادوات الحديثة التي أثبتت فاعليتها في دعم مختلف المشروعات، سواء كانت صناعية او مشروعات البنية التحتية وكذلك الصناعات الغذائية، ومشروعات الإسكان، وغيرها، وعليه فقد أصبحت عقود الاستصناع من العقود ذات الأهمية القصوى التي يمكن استخدامها بالمصارف الإسلامية لتلبية حاجات ورغبات العملاء التي يتعذر أو يصعب تمويلها بالصيغ التمويلية الأخرى، سيما في ظل حاجة هذه المصارف الى تنويع صيغها التمويلية في ظل هيمنة صيغة المرابحة على المشهد التمويلي في المصارف الليبية.

مشكلة الدراسة

رغم أهمية صيغة الاستصناع على صعيد التمويل المصرفي الإسلامي، خصوصا في الحالة الليبية على مستوى الإعمار والتنمية في مختلف المجالات، إلا أن المصارف الليبية ابتعدت عن التمويل بهذه الصيغة. ومن هنا جاء البحث ليثير جملة تساؤلات تتعلق بأسباب هذا الابتعاد، ومحددات التمويل بهذه الصيغة التمويلية المهمة. ولعل أهم هذه التساؤلات:

هل ثمة معوقات تحد من تطبيق صيغة الاستصناع في المصارف الليبية؟ وما أثرها؟

وحيث إن محددات التمويل المصرفي الإسلامي يمكن حصر أغلبها على صعيد تطبيق الجوانب الشرعية وضوابطها، والجوانب القانونية والتشريعية، والجوانب التنظيمية والادارية المتعلقة بالقدرات البشرية المتاحة وأطرها التنظيمية، والجوانب المالية المتعلقة بالموارد المالية المتاحة، ناهيك عن الجوانب الفنية المتعلقة بالصيغة نفسها. (الزغداني،2014 الجندي،2015) وعليه يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد محددات شرعية تحد من تطبيق صيغة الاستصناع في المصارف الليبية؟
- هل توجد محددات مالية تحد من تطبيق صيغة الاستصناع في المصارف الليبية؟
- هل توجد محددات تنظيمية وبشرية تحد من تطبيق صيغة الاستصناع في المصارف الليبية؟
- هل توجد محددات قانونية وتشريعية تحد من تطبيق صيغة الاستصناع في المصارف الليبية؟
- هل توجد محددات فنية تحد من تطبيق صيغة الاستصناع في المصارف الليبية؟

فرضيات الدراسة

بناءاً على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية كالتالي:

-لا توجد محددات للتمويل بصيغة الاستصناع في المصارف الليبية من وجهة نظر صناع القرار التي يتفرع منها الاتي:

- لا تعد المعوقات الشرعية محددا للتمويل بصيغة الاستصناع في المصارف الليبية.
- لا تعد المعوقات المالية محددا للتمويل بصيغة الاستصناع في المصارف الليبية.
- لا تعد المعوقات التنظيمية والبشرية محدداً للتمويل بصيغة الاستصناع في المصارف الليبية.
- لا تعد المعوقات القانونية والتشريعية محدداً للتمويل بصيغة الاستصناع في المصارف الليبية.
- لا تعد المعوقات الفنية محدداً للتمويل بصيغة الاستصناع في المصارف الليبية.

أهداف الدراسة:

- بيان الأطر المفاهيمية لصيغة الاستصناع وتوضيح أهميتها.
- الوقوف على أهم المعوقات التي تحد من التمويل بهذه الصيغة التمويلية.
- معرفة أثر المحددات أو المعوقات التي حالت دون قيام المصرف بطرح صيغة الاستصناع.

أنموذج الدراسة

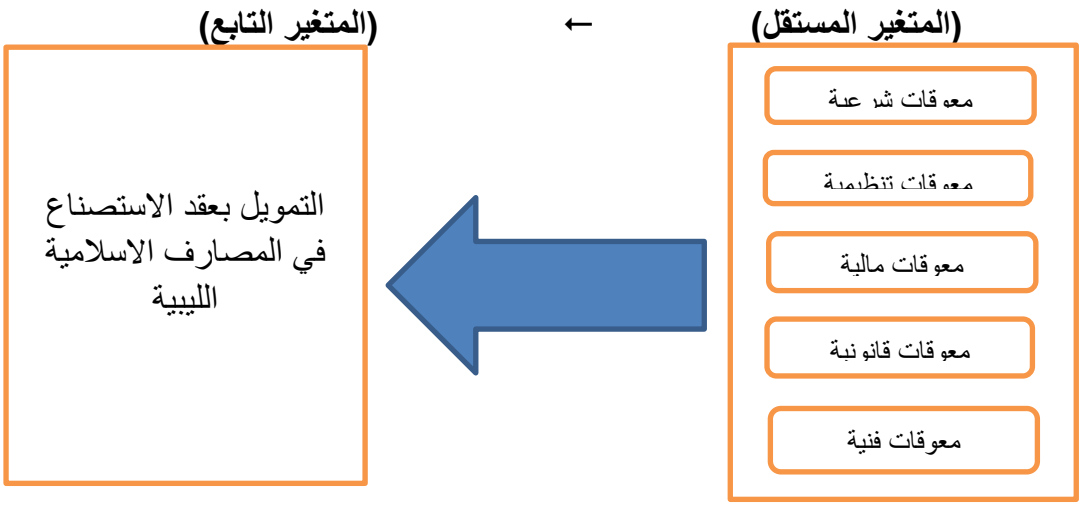

الشكل 1: المتغير المستقل والمتغير التابع.

أهمية الدراسة

1- توجه الدراسة اهتمام أصحاب القرار في القطاع المصرفي الليبي لصيغة تمويلية ذات أهمية على صعيد الاعمار والتنمية، ناهيك عن الوافرات المكتسبة من تنوع أساليب وأدوات التمويل على صعيد جذب المدخرات وإعادة تعبئتها بما يخدم التنمية.

2- تقدم الدراسة إضاءات حول صيغة الاستصناع كمنتج تمويلي جديد على صعيد الممارسة في البيئة المحلية، وهو موضوع تشتد الحاجة إليه في ظل قصور آليات التمويل المتاحة في المصارف الليبية خصوصاً في ظل افتقار المكتبة الليبية لهكذا دراسات وبما يعزز تنمية الوعي بأهميتها لدى البحاث وطلاب العلم.

3- يكتسب موضوع الدراسة أهميته على مستوى المجتمع في ظل الحاجة إلى صيغ تمويلية تبتعد عن الربا والغرر والضرر وتحقق المصلحة للممول والمتمول وبما يحقق التنمية الشاملة للمجتمع.

أساليب جمع البيانات

1.البيانات الثانوية

تم الرجوع إلى الكتب والأبحاث والدراسات والرسائل العلمية ذات الصلة بهذا الموضوع للحصول على المعلومات من أجل بناء الجانب النظري لهذه الدراسة.

2.البيانات الأولية

استندت على تصميم استبانة تغطي متغيرات الدراسة، وتبين العلاقة بين هذه المتغيرات لتحقيق أهدافها.

حدود الدارسة

1. **الحدود المكانية:** اقتصرت على الإدارة العامة لمصرف الصحاري وبعض فروعها.
2. **الحدود الزمنية**: تتمثل في المدة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة خلال سنة /2024م.
3. **الحدود الموضوعية:** أقتصر موضوع الدراسة على المعوقات بصيغة الاستصناع في مصرف الصحاري.

الدراسات السابقة

دراسة (النفيعي، 2023)هدفت إلى الالتزام بالضوابط الشرعية التي وضعها الفقهاء لهذه الضوابط، حيث ثم استخدام المنهج الاستقرائي والتحليلي، وذلك باستقراء أقوال العلماء في حكم عقد الاستصناع وذلك من خلال النظر في المذاهب الفقهية الأربعة ومن بين النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها أن الاستصناع هو عقد بيع في الذمة ويشترط فيه العمل على وجه مخصوص وأن الاستصناع عقد جائز

ومشروع ومستقل بذاته لأن الأخذ بهذا الرأي تيسيراً للمتعاملين في المجتمع الإسلامي، والتيسير مبدأ من مبادئ التشريع تبث أصله بالكتاب والسنة حيث اوصى الباحث بإجراء المزيد من البحوث والدراسات في المعاملات المالية المعاصرة، وأوصى أيضاً باتباع الضوابط الشرعية في البنوك التي وضعها الفقهاء والرقابة على تنفيذها، وأوصى أيضاً بدراسة العقود الحديثة ونشر الفتاوى والقرارات الصادرة عنها حتى يستفيد منها الخبراء وطلاب العلم في هذا المجال.

دراسة (الجدير2022) هدفت إلى التعرف على مفهوم صيغة الاستصناع وأهميتها في تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة، والتعرف أيضا على المحددات التي تحول دون تطبيق المصارف الإسلامية الليبية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة، كما تهدف إلى وضع بعض التوصيات التي تساعد المصارف لتفعيل صيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة، حيث ثم في هذه الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لطبيعة وأغراض الدراسة والتعرف على متغيري الدراسة وهما الاستصناع ومحددات تمويل المشروعات، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك محددات قانونية وتشريعية متمثلة في: (دور إدارة الرقابة الشرعية والمعايير والتشريعات والقوانين الليبية) وأن هناك محددات تمويلية متمثلة في: (رأس المال، العوائد في الأجل القصير، والاحتياج التمويلي طويل الأجل، وسداد الالتزامات لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة)، وأن هناك محددات تشغيلية متمثلة في: (الكادر الوظيفي، تقديم الكفاءة الإدارية، ومعلومات حول العميل لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة)، وأن هناك محددات تسويقية متمثلة في: (أسعار المواد الأولية، والتكاليف، والظروف الاقتصادية، لاستخدام المصارف الإسلامية لصيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة)، ومن أهم التوصيات في هذه الدراسة تشجيع المصارف الإسلامية الليبية على تمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الاستصناع من خلال إصدار قوانين وتشريعات منظمة من قبل الدولة الليبية وضرورة اتباع معايير اقتصادية محددة عند منح التمويل، والعمل على تدريب الموظفين واختيار كوادر قيادية تتمتع بالقدرة والمهارة بالمصرف للتعامل مع صيغ التمويل الإسلامية كافةً، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تقديم صيغة الاستصناع لتمويل المشروعات الصغيرة.

دراسة (عثمان، الزنكي، 2022) هدفت إلى تسليط الضوء على مدى مشروعية هذه الصور وذلك بحشد ما يمكن أن يستدل بها للمشروعية ومناقشة تلك الأدلة وبيان اختلاف الفقهاء في حكم عقد الاستصناع وكيفيتها، وأثرها على العقد وتصوير إجراء المرابحة في عقد الاستصناع وذلك بعرض صوره، وبيان آراء الفقهاء المعاصرين، وجمع أدلة مشروعية العقد، حيث تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الاستقرائي الوصفي لتتبع آراء الفقهاء في الاستصناع بالمرابحة، ثم المنهج التحليلي والمقارنة بين تلك الآراء للوصول إلى الرأي الراجح، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن الاستصناع بالمرابحة عقد جديد وله صورتان يمكن أن يجرى بهما، أولاً :أن تقدر التكلفة وتحدد في العقد مع ربح معلوم مضاف إليها، وإذا تبين بعد ذلك أن التكلفة الحقيقية أقل مما قدرت به رُد للمستصنع بقدر النقص، ثانياً: التعاقد على أن يكون الثمن هو التكلفة الحقيقية التي ستُعلم بعد الصنع وربح معلوم وبنسبة مئوية من التكلفة الحقيقية أو مبلغ مقطوع، وأن عقد الاستصناع بالمرابحة ليست إلا طريقة للتعاقد أشترط فيها البائع ربحاً معلوماً بالقدر أو بالنسبة زائداً على قيمة مظنونة أخبر بها المشتري ومن تم فالراجح جواز إجراءها في عقد الاستصناع لعدم وجود دليل يمنع ذلك، وأن جهالة الثمن التي تؤثر في صحة البيع إنما هي الجهالة التي تؤدي إلى نزاع، وأن الصورة الأولى من صور الاستصناع بالمرابحة حالها أبين وأوضح من الصورة الثانية من حيث معلومية الثمن حال التعاقد، فينبغي لمصدر المعيار الشرعي مراجعة الموقف منها.

دراسة (رزايقية، 2022) هدفت إلى جمع الآراء المتعلقة بالمسألة والمتناثرة في كتب الفقه، كما تهدف إلى الوصول إلى الراجح في المسألة وذلك بعرض أدلة المجيزين والمانعين ومناقشتها, حيث تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث تم تعريف عقد الاستصناع والفرق بينه وبين السلم والمنهج التحليلي، وذلك بتحليل أقوال الفقهاء، والمنهج الاستقرائي ويتم فيه استنتاج بعض الأحكام من النصوص الشرعية والآراء الفقهية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن عقد الاستصناع مهم جداً ومرتبط بالبنوك والمقاولات، والاستيراد والتصدير، والصناعات كصناعة الطائرات والسفن والسيارات، وأن عقد

الاستصناع عقد مستقل بذاته ولا يندرج تحت بيع السلم حيث يوجد فرق بينه وبين عقد السلم وعقد التوريد حيث إن عقد الاستصناع لا يشترط فيه شروط السلم وإنما هو عقد مغاير للسلم وعلى الأمة الإسلامية أن تعمل به بلا نكير وذلك من باب التيسير على الناس في المعاملات من جهة، ومن باب دفع المشقة من جهة أخرى، ويجوز في عقد الاستصناع تأجير رأس المال كله أو بعضه، ويعد عقد الاستصناع من العقود الجائزة.

دراسة (التواتي، البشتي، 2021) هدفت إلى معرفة وتحليل العوامل والمحددات التي تحول دون طرح صيغة الاستصناع الموازي بمصرف الجمهورية بمدينة طرابلس واعتمدت الورقة على تحليل خمسة عوامل تمثل محددات أمام طرح صيغة الاستصناع الموازي وهي المحددات القانونية والمحددات الإدارية، والمحددات الائتمانية والاستثمارية، والمحددات الفنية والتقنية، والمحددات التنفيذية، وتم جمع البيانات المتوفرة باستخدام أداة الاستبانة حيث تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث ثم استخدام المنهج الاستقرائي والتحليلي وذلك باستقراء أقوال العلماء في حكم عقد الاستصناع، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة: أن كل العوامل المدروسة تمثل المحددات أو المصرف في طرح صيغة الاستصناع الموازي ووفقاً لإجابات عينة الدراسة تبين أن المحددات التنفيذية كان العامل الأكثر تأثيراً ثم عامل المحددات الإدارية يليه المحددات الائتمانية والاستثمارية، ثم الفنية والتقنية، وجاءت المحددات القانونية في المرتبة الأخيرة.

دراسة (بوعافية، مختاري،2021) هدفت إلى التعرف على فكرة عقد الاستصناع وبيان حكمه الشرعي وتكييفه المتمثل في الإجراءات، العملية للتمويل بعقد الاستصناع حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي حيث تم التوصل إلى عدد من النتائج من أهمها عقد الاستصناع هو عقد بيع بين طرفين الصانع، والمستصنع، يتفقان على بيع سلعة موصوفة في الذمة يقوم بصنعها الصانع بمواد من عنده وبمواصفات متفق عليها ويثمن محدد في العقد وقد يكون في الحال أو مؤجل أو على أقساط، وهو أيضا عقد مستقل بذاته، وللاستصناع نوعان: استصناع عادي وموازي، العادي تكون العلاقة فيه مع الصانع مباشرة، والموازي يكون فيه المصرف طرفاً بين الصانع والمستصنع والعقد ملزم للجانبين، والمعالجة المحاسبية للمصرف السلام بالجزائر مثلها كمثل المطبقة في المصارف التقليدية، كما أن يسهم عقد الاستصناع في التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل دوره التنموي في البنوك الإسلامية ، ويعتبر بنك السلام الجزائري مؤسسة مالية إسلامية هدفها الاساسي التمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وذلك وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ، ويقوم أيضاً بتوظيف ومنح صيغة الاستصناع من أجل تلبية الاحتياجات لمختلف القطاعات.

دراسة (البوسيفي، النجار، 2021) هدفت إلى التركيز على مدى استخدام صيغ عقدي السلم والاستصناع باعتبارهما من صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية، وكذلك معرفة أهم معوقات تطبيق السلم والاستصناع في فروع الصيرفة الإسلامية ، في مصرف (الجمهورية، والوحدة، والاسلامي)، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام البرنامج الإحصائي SPSS واعتماد أسلوب t-Test لتحليل البيانات، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك إدراك من قبل الموظفين في فروع الصيرفة الإسلامية لأهمية تطبيق صيغ عقدي السلم والاستصناع، كما توصلت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات التي تواجه فروع الصيرفة الإسلامية بالمصارف الليبية وتحد من تطبيق عقدي السلم والاستصناع حيث تمثلت في معوقات وجود القوانين ونقص التشريعات اللازمة وكذلك الخبرة وانعدام التدريب للعاملين وضعف انظمة المراجعة والرقابة الداخلية وعدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية.

دراسة (الزغول 2020) هدفت إلى بيان أحكام عقد الاستصناع في الفقه الاسلامي من حيث مفهومه وما يتعلق به من أحكام و شروط، وعلاقته بالعقود الأخرى مثل السلم، والإجارة، وكذلك بيان دوره في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية وتطبيقاته المعاصرة في البنوك الإسلامية والمقارنة من حيث الضوابط والمعايير الشرعية باعتباره أحد الصيغ الاستثمارية التمويلية التي يتعامل بها اليوم كتجربة رائدة أسهمت كثيراً في التقدم التجاري والاستصناعي والتنشيط الاقتصادي ضمن المعايير الشرعية، حيث تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بوصف عقد الاستصناع وما يلحق به من فروع، والمنهج المقارن حيث قام الباحث بالمقارنة بين أقوال الفقهاء في المسائل التي تناولت موضوع

الاستصناع، والمنهج الاستقصائي حيث قام الباحث بدراسة عقد الاستصناع دراسة تحليلية للوصول إلى معرفة دقيقة وتفصيلية لهذا العقد، والمنهج الاستقرائي حيث قام الباحث باستقراء الأحكام المتعلقة بالاستصناع وجمع المادة العلمية من الكتب الفقهية من مختلف المذاهب الفقهية وكتب التفسير والحديث النبوي الشريف، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها إن مشروعية عقد الاستصناع تقوم على السنة والإجماع العملي وأن عقد الاستصناع عقد لازم، وأن الاركان والشروط الواردة بعقد الاستصناع في البنك الإسلامي مطابقة للأركان والشروط التي وضعها الفقهاء.

دراسة (عزيزة ندا، 2019) هدفت إلى بيان مدى تحقق معايير الجودة في عقد الاستصناع، حيث تم اتباع المنهج الاستقرائي ومن بين النتائج والتوصيات التي توصلت إليها أن حقيقة الجودة تكمن في العمل المتقن لإخراج منتج أو سلعة لها سمات تفي بحاجة المستهلك، ومنضبطة بضوابط الشرع، و أن المعايير عبارة عن خطة عمل يسير عليها الفريق أو صاحب العمل وهي التي تحمي العمل من الفشل وتعالج السلبيات التي يمكن الوقوع فيها، وإن لم تكن معايير الجودة ثابتة فهي متغيرة حسب مضمونها وموضوعها، ومتغيرة بالزمان والمكان أيضاً، إلا في بعض الحقائق الثابتة والصالحة لكل زمان ومكان، وهذا التغاير في معاييرها يعد مرونة لها يوصلها لأعلى مستويات التفوق.وثبوت عقد الاستصناع على خلاف القياس؛ لأنه بيع المعدوم، لذا فقد أثبتت الجودة فيه، وذلك للتيسير على الناس ورفع الحرج، وسد حاجتهم.

دراسة (بلخضر عبدالقادر، 2019) هدفت إلى التعرف على دور الضوابط الأخلاقية في مشروعية تنفيذ عقود الاستصناع أحد أهم صيغ التمويل الإسلامي ومعرفة مشروعية العقد من الجانب الفقهي، وكذلك معرفة أهمية التمويل بصيغة الاستصناع (كأداة تمويلية إسلامية)، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل مشروعية الانتفاع من عقود الاستصناع والضوابط الأخلاقية التي ينبغي اعتمادها لتحقيق تلك المشروعية لعقود الاستصناع، وتوصلت الدراسة إلى أن عقود الاستصناع من عقود المقاولة العامة والخاصة ولا تدخل في بيع الدين بالدين، ولا بيع ما ليس عندك، ويمكن إلحاقها بالصور الفقهية التي بحثها الفقهاء كبيع الموصوف في الذمة غير المعين، وكبيع الصفة عند المالكية التي يتأجل فيها البدلان، وإن ما يجري التعامل فيه بين الناس في تغير وتطور مستمر وأنه لا يمكن الوقوف عليه عند زمن أو مكان معين، ومن ثم فإن حاجات الناس المتطورة والمتغيرة تستدعي ألا تنحصر العقود فيما جرى فيه التعامل في الماضي، ومن تم التوصل إلى أن عقد الاستصناع يجب أن يكون لازماً إذا جاء المعقود عليه موافقاً لوصفه، لان في عدم لزومه تعطيلاً لعجلة الإنتاج، بالإضافة إلى أن هذه العقود اليوم دخلت مجالات ذات أهمية كبيرة وتكاليف باهضه والتخيير فيها يؤدي إلى ضرر كبير.

دراسة (عديلة 2018) هدفت إلى إبراز الدور الذي يلعبه عقد الاستصناع في تمويل البنية التحتية، والتعرف على ماهية عقد الاستصناع وتوضيح العلاقة بين عقد الاستصناع والبنية التحتية والتطرق إلى مختلف التجارب العربية والدولية التي اعتمدت على أسلوب عقد الاستصناع في تمويل البنية التحتية عن طريق عقد الاستصناع حيث ثم في هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بعقد الاستصناع والبنية التحتية وأداة التحليل من خلال عرض التجارب الدولية المستخدمة لعقد الاستصناع في تمويل البنية التحتية، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن للاستصناع أهمية كبيرة سواء كان من جهة الصانع أو من جهة المستصنع، أو من جهة المجتمع، حيث إن عقد الاستصناع يدخل في مجالات لا حدود لها في عصرنا الحاضر، وبالتالي لعقد الاستصناع دور فعال في تمويل البنية التحتية لأي بلد، وأوصت الدراسة بتعزيز دور التمويل بالاستصناع في تنمية مجتمعات الدول من خلال تقوية عمل البنوك الإسلامية ومشاركتها في تمويل المشاريع العامة ومساعدة الحكومات في سد عجز موازناتها والعمل على نشر ثقافة التمويل بعقد الاستصناع في المشاريع التنموية للبنى التحتية.

دراسة (صالح، 2017) هدفت إلى معرفة ضوابط عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي والقانون المدني الليبي وأسباب النزاعات في عقد الاستصناع بليبيا، ومعرفة الحلول الفقهية والقانونية للنزاعات التي تحصل في عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي والقانون المدني الليبي، حيث تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج المقارن حيث تم التوصل إلى أن عقد الاستصناع لا يدخل تحت أي من العقود المسماة الاخرى المتعارف عليها بل هو عقد مستقل له شخصيته المستقلة، وله أحكامه الخاصة، وأن محل

عقد الاستصناع هو العين والعمل جميعاً، وأن عقد الاستصناع يمثل المخرج الشرعي لتوفير السيولة النقدية للمصانع والحرفيين بديلاً عما تقدمه البنوك الربوية من الإقراض الربوي المحرم الذي هو عماد الأوعية الادخارية البنكية .

التعقيب على الدراسات السابقة

استفادت الدراسة من كافة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من جوانبه المختلفة، وانطلقت في طرحها للموضوع من حيث انتهت تلك الدراسات، واعتمدت في طرحها ما يتعلق بالجانب المحلي وخصوصيته على صعيد التطبيق في البيئة المحلية.

الإطار النظري للدراسة

عقد الاستصناع هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها، وهو يختلف عن الإجارة كونها عقد على عمل الأجير دون التزامه بتقديم مواد الصنع، ويختلف عن المقاولة كونها إجارة إذا اقتصرت على العمل، ويختلف عن السلم كونه عقد على موصوف في الذمة لا يشترط فيه العمل (AAOIFI،2017: ص 317-318).

مزايا عقد الإستصناع

يلبي عقد الاستصناع الحاجة الى تنويع الصيغ التمويلية في المصارف الليبية بعيدا عن اقتصارها على صيغة المرابحة فقط، ناهيك عن مزايا أخرى أهمها : (حسين، 2013، ص :280 -281)

- تمويل السلع غالية الثمن والكلفة، والتي يتعذر تمويلها عبر بيع المرابحة
- تنطوي عقود الاستصناع على مشروعات تسهم في تحقيق الطلب الفعال، وتحريك العجلة الاقتصادية.
- يسهم في توظيف السيولة المتراكمة في المصارف، وكذلك تمويل رأس المال العامل.
- إمكانية تمويل مشروعات البنية التحتية المتوقفة، والمساهمة في إعادة الإعمار.
- رفع معدلات التشغيل وبما يساهم في معالجة حالة البطالة.

معوقات التمويل بعقود الاستصناع في المصارف الليبية

ثمة عوامل مؤثرة في التمويل بصيغة الاستصناع في الإسلامية الليبية يمكن النظر إليها كمحددات أمام دخول هذه الصيغة التمويلية لها، وهي لا تختلف كثيرا عن محددات نمو وتنوع التمويل الإسلامي عامة في هذه المصارف، ويمكن حصر أبرز هذه المعوقات أو المحددات في : (الزغداني،2014، ص:65-75) و (الجندي، 2015ص :85-110)

- الأطر والضوابط الشرعية " المعوقات شرعية " وتعد بمثابة حجر الأساس للمعاملات المالية الإسلامية وبها يتحقق الضبط لمسيرة العمل المصرفي شرعيا، ولعل أهم هذه الضوابط تحريم الربا، ومنع الغرر والابتعاد عنه، ودفع الضر إضافة لخضوع المعاملات لميزان الشريعة.
- القدرات البشرية والتنظيمية " المعوقات البشرية والتنظيمية" إذ يتوقف نجاح المصارف الإسلامية على مدى توافر الكوادر المؤهلة على الصعيد المصرفي، فنجاح المؤسسات المصرفية الإسلامية رهين بتوفر القدرات البشرية والتنظيمية القادرة على القيادة والابداع، والتي تمتلك مهارات التواصل الفعال مع العملاء.
- الموارد المالية المتاحة " المعوقات المالية " حيث تلعب الموارد المالية دورا حيويا في تعزيز قدرة المصرف على تقديم التمويلات وتنويعها بما ينعكس إيجابا على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن توافر هذه الموارد يعزز قدرته على مجابهة المخاطر، ناهيك عن تطلب عقود الإستصناع غالبا لقدرات مالية ليست باليسيرة.
- الأطر التشريعية والقانونية "المعوقات القانونية" إذ يساهم توافر الأطر القانونية المناسبة لطبيعة عمل المصارف، وخصوصية التمويل الإسلامي في تعزيز مكانتها التنافسية، ويدعم هياكلها التنظيمية، ويساعدها في تحقيق أهدافها، وهو ما يستدعي صياغة الأحكام الفقهية الضابطة للمعاملات في صورة مواد قانونية في ضوء فهم الواقع تحقيقا للمصالح العامة، دون مساس بجوهر هذه الأحكام، أو تخطي مقاصدها.

- العوامل الفنية الخاصة بطبيعة عقد الاستصناع " المعوقات الفنية " وتتعلق بمتابعة وتقييم جودة المنتج في صورته النهائية، ومتابعة مدى التزام الصانع بالمواصفات المطلوبة، وصعوبة تحديدها بدقة، بخلاف صعوبة توافر المواد الخام أحيانا، مما يساهم في الحد من قدرة المصارف على تبني وتمويل المشاريع بعقود الاستصناع

الإطار العملي للدراسة

نبذة عن مصرف الصحاري

يعد مصرف الصحاري أحد المصارف التجارية الكبرى في ليبيا حيث تأسس عام 1964، ويعتبر من أقدم المصارف في البلاد، ويقدم المصرف مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية وتشمل الحسابات التجارية، والودائع، والقروض، وخدمات التحويلات الداخلية والدولية، إلى جانب خدمات بطاقات الائتمان والسحب الآلي، ويسعى المصرف إلى توسيع خدماته وتطويرها تماشياً مع التكنولوجيا الحديثة في القطاع المصرفي كما يمتلك شبكة فروع واسعة تغطي معظم المدن والمناطق الليبية، حيث يبلغ عدد فروعه حوالي 50 فرعاً منتشرة في مختلف أنحاء ليبيا مما يجعله من أكثر المصارف انتشاراً في البلاد.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدارسة لملاءمته لموضوع وأهداف الدراسة، ذلك أن المنهج الوصفي الذي يُخبر عما سيجري في المستقبل، وعما هو موجود حالياً، ويُقدم توصيات واقتراحات تسهم في تعديل الواقع.

عينة لدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في متخذي القرار بمصرف الصحاري المركز طرابلس وفرع مصراته، وفرع الخمس، وثم اختيار عينة عشوائية بسيطة مقدارها (36) فرداً، و الجدول (1) التالي يوضح عدد الاستبانات الموزعة:

جدول 1: الاستبانات الموزعة.

المصـــــــرف	عدد الاستبانات
الصحاري الإدارة العامة	30
الصحاري مصراته	4
الصحاري الخمس	2
الإجمالي	36

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة ثم تطبيقها على عينة الدراسة، وفيما يلي الخطوات التي تم اتباعها في إعداد وتصميم الاستبانة وتقنينها حتى وصلت إلى مرحلة التطبيق..

إجراءات الدراسة

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة بشكلها النهائي، ثم التحقق من خصائصها السيكو مترية (الصدق والثبات)، ومن ثم تطبيقها على عينة الدراسة كالتالي:

- وزعت الاستبانات على أفراد عينة الدراسة وثم إطلاع المشاركين على هدف الاستبانة وضرورة توخي الدقة وأن يعبر كل فرد عما يراه مناسباً.
- جمعت الاستبانات من عينة الدراسة بدقة بعد الفراغ من تعبئتها.
- تم تفريغ الاستبانات ورقيا ثم إلكترونيا على برنامج ال SPSS.

(3-7) الخصائص السيكو مترية لأداة الدراسة الميدانية

1. صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس عبارات الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يأتي:

أ. الصدق الظاهري

ثم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من أساتذة الأكاديمية للحكم على صدق الأداة لمتغير الدراسة ومدى ملاءمة العبارات للأبعاد، حيث ثم الإبقاء على جميع العبارات، ولم يتم حذف أي عبارة، نظراً لبلوغ الاتفاق بين المحكمين على العبارات لأكثر من 90%، حيث وصلت عدد العبارات في صورة الاستبانة (44) عبارة، موزعة على 5 أبعاد، وبواقع (9) لكل بُعد باستثناء البعد الأول، حيث تضمن 8 عبارات، مع مراعاة إعادة الصياغة لبعض العبارات.

ب. الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع البعد الذي تنتمي إليه، وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية، بهدف التحقق من مدى صدق الاستبانة ككل.

وفيما يلي عرض للاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة حسب الأبعاد التي تتكون منها:

البعد الأول: المعوقات التنظيمية والبشرية

يوضح الجدول رقم (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المعوقات التنظيمية والبشرية والدرجة الكلية الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية ≥0.05 α وبذلك يعد البعد صادقا لما وضع لقياسه.

جدول 2: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد المعوقات التنظيمية والبشرية والدرجة الكلية.

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
المعوقات التنظيمية والبشرية						
المعوقات التنظيمية والبشرية	1	.614**	.000	5	.736**	.000
	2	.816**	.000	6	.774**	.000
	3	.875**	.000	7	.804**	.000
	4	.896**	.000	8	.621**	.000

يتضح من الجدول رقم (2) أن قيم معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة تراوحت ما بين (.614، .896)، وأن هذه القيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالةα 0.05 ≥ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

البعد الثاني: المعوقات الشرعية

يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المعوقات الشرعية والدرجة الكلية الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية ≥0.05 α وبذلك يعد البعد صادقا لما وضع لقياسه.

جدول 3: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد المعوقات الشرعية والدرجة الكلية.

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
المعوقات الشرعية						
المعوقات الشرعية	1	.719**	.000	5	.775**	.000
	2	.787**	.000	6	.773**	.000
	3	.701**	.000	7	.874**	.000
	4	.800**	.000	8	.787**	.000
	9		.762**			.000

يتضح من الجدول رقم (3) أن قيم معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة تراوحت ما بين (701.، 874.)، وأن هذه القيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالةα 0.05 ≥ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

البعد الثالث: المعوقات القانونية

يوضح الجدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المعوقات القانونية والدرجة الكلية الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية α 0.05≥ وبذلك يعد البعد صادقا لما وضع لقياسه.

جدول 4: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد مقومات العمليات الداخلية والدرجة الكلية.

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
المعوقات القانونية						
المعوقات القانونية	1	.705**	.000	5	.769**	.000
	2	.546**	.000	6	.808**	.000
	3	.683**	.000	7	.748**	.000
	4	.794**	.000	8	.684**	.000
	9		.793**			.000

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيم معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة تراوحت ما بين (466.، 709.)، وأن هذه القيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالةα 0.05 ≥ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

البعد الرابع: المعوقات المالية

يوضح الجدول رقم (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المعوقات المالية والدرجة الكلية الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية α 0.05≥ وبذلك يعد البعد صادقا لما وضع لقياسه.

جدول 5: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد المعوقات المالية والدرجة الكلية.

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
المعوقات المالية						
المعوقات المالية	1	.758**	.000	5	.674**	.000
	2	.726**	.000	6	.643**	.000
	3	.757**	.000	7	.483**	.002
	4	.637**	.000	8	.691**	.000
	9		.509**			.001

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيم معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة تراوحت ما بين (509.، 758.)، وأن هذه القيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالةα 0.05 ≥ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

البعد الخامس: المعوقات الفنية

يوضح الجدول رقم (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المعوقات الفنية والدرجة الكلية الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية α 0.05≥ وبذلك يعد المحور صادقا لما وضع لقياسه.

جدول 6: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المعوقات الفنية والدرجة الكلية.

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
المعوقات الفنية						
المعوقات الفنية	1	.607**	.000	5	.777**	.000
	2	.742**	.000	6	.854**	.000
	3	.830**	.000	7	.867**	.000
		.837**	.000	8	.917**	.000
	9		.715**		.000	

يتضح من الجدول رقم (6) أن قيم معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة تراوحت ما بين (.607، .917)، وأن هذه القيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

أ. الصدق البنائي

يعد الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل بعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

ويبين جدول (7) أن جميع معاملات الارتباط في جميع أبعاد الاستبانة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعد أبعاد الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول 7: معامل الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.

م	الفقرة	معامل سيبرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
1	المعوقات التنظيمية والبشرية	.707**	.000
2	المعوقات الشرعية	.838**	.000
3	المعوقات القانونية	.688**	.000
4	المعوقات المالية	.672**	.000
5	المعوقات الفنية	.728**	.000

ب. ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة "الحصول على النتائج نفسها، عند تكرار القياس باستخدام الأداة نفسها، وفي الظروف نفسها"، ولتقدير ثبات الاستبانة تم استخدام الثبات عن طريق معامل ألفا كرو نباخ، حيث قامت الباحثين بحساب ثبات ألفا كرو نباخ، ويوضح الجدول رقم (8) قيمة معاملات ألفا كرو نباخ لكل بُعد من أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية كما يلي:

الجدول 8: معاملات ألفا كرو نباخ.

م	العبـــــــــــــــــــارة	عدد الفقرات	معامل الفا كرو نباخ
1	المعوقات التنظيمية والبشرية	8	.907
2	المعوقات الشرعية	9	.928
3	المعوقات القانونية	9	.899
4	المعوقات المالية	9	.862
5	المعوقات الفنية	9	.936
-	الاستبانة ككل	44	.784

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (7) أن قيمة معامل ثبات ألفا كرو نباخ لأبعاد الاستبانة تراوحت ما بين (862.و936.)، ومعامل ثبات الاستبانة ككل بلغ (784.) وجميعها معاملات ثبات مرتفعة ومقبولة إحصائياً مما يؤكد ثبات وصلاحية استخدام هذه الاستبانات، وملاءمتها لأغراض الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

1.التكرارات والنسب المئوية (Frequencies & Percentages) للتعرف على الخصائص الأولية لمفردات عينة الدراسة، وتحديد استجابات مفرداتها تجاه عبارات المقياس التي تتضمنها أداة الدراسة، وتعد النسب المئوية تعبيراً رياضياً لمقارنة أرقام من الجنس نفسه أو وحدات القياس.

2. المتوسط الحسابي" Mean" لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات مفردات عينة الدراسة عن كل فقرة، تم اعتماد المتوسط الحسابي في هذه الدراسة كبعد لقياس الدرجة المتحصل عليها وتقييمها والمتعلقة بإجابات أفراد العينة، وذلك من خلال ترتيب العبارات وفقا لأعلى متوسط حسابي.

3. الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات مفردات عينة الدراسة لكل فقرة من متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف البعدي يوضح التشتت في استجابات مفردات عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة، فكلما اقتربت قيمتها من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها.

4.اختبار ألفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

5.معامل ارتباط سيبرمان(Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط الذي يقوم على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه في هذه الدراسة لقياس الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة .

6- استخدام اختبار T Test الذي يجرى لدراسة متغير واحد، وفقا للآتي:

- الفرض الصفريH0 : أن متوسط درجة الموافقة حول عبارة يساوي قيمة محددة.
- الفرض البديل H1: أن متوسط درجة الموافقة حول هذه العبارة لا يساوي قيمة محددة

المدى المعتمد في الدراسة

لتحديد المدى المعتمد في الدراسة تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1=4) ومن تم قسمته على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (5/4=80.) ومحور ذلك تضاف هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس بداية المقياس هي (الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وفقا للجدول التالي:

جدول 9: المدى المعتمد في الدراسة

طول الخلية	المستوى	الدرجة
من 1 -1.80	غير موافق جداً	منخفض جداً
أكبرمن1.80 -2.60	غير موافق	منخفض
أكبر من 2.60 – 3.40	محايد	متوسط
أكبر من 3.40 – 4.20	موافق	مرتفع
أكبر من 4.20 – 5	موافق جداً	مرتفع جداً

ولتفسير النتائج والحكم على مستوى الفساد الإداري تم الاعتماد في ترتيب المتوسط الحسابي على مستوى أبعاد الاستبانة ومستوى الفقرات، وعلى هذا الأساس يتم التعرف على معوقات التمويل بصيغة الاستصناع من وجهة نظر صناع القرار في المصارف الإسلامية الليبية.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

يتم في هذه المرحلة عرض لتحليل البيانات، وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة وتفسير أبرز نتائج الاستبانة التي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الأولية للمستجوبين التي اشتملت على (الجنس، العمر، المستوى التعلمي، التخصص، سنوات الخبرة) لذا تم إجراء المعالجات

الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا توجد معوقات للتمويل بصيغة الاستصناع في المصارف الليبية من وجهة نظر صناع القرار التي يتفرع منها الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا تعد المعوقات التنظيمية والبشرية محدداً للتمويل بصيغة الاستصناع في المصارف الليبية.

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (t) والترتيب لمعرفة مدى توفر المعوقات التنظيمية والبشرية.

جدول 10: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t والترتيب لكل فقرة من فقرات " المعوقات التنظيمية والبشرية"

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	P-value	الترتيب	الدرجة
1	تعقيد الإجراءات الإدارية المرتبطة بعقد الاستصناع مما يزيد من الوقت والجهد اللازمين لإتمام المعاملة	3.9750	.86194	7.154	.000	4	موافق
2	صعوبة التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بعقد الاستصناع مثل الجهات الرقابية والمصارف	3.9250	.82858	7.061	.000	6	موافق
3	نقص الخبرة والكفاءة لدى الكوادر العاملة في مجال الاستصناع في المؤسسات المالية مما يؤدى إلى التأخير في اتخاذ القرارات.	4.1250	.85297	8.342	.000	2	موافق
4	عدم مواكبة الكوادر البشرية للتطورات الحديثة في مجال التمويل الإسلامي وبخاصة عقد الاستصناع	4.1250	.79057	9.000	.000	2	موافق
5	المعوقات التنظيمية تزيد من المخاطر المرتبطة بعقد الاستصناع مما يحد من ميل المؤسسات المالية لتمويل المشاريع بهذه الصيغة.	3.9500	.78283	7.675	.000	5	موافق
6	صعوبة تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بعقد الاستصناع خاصة في حالة المشاريع الكبيرة والمعقدة.	3.9750	.80024	7.706	.000	4	موافق
7	زيادة التكاليف الإدارية بعقد الاستصناع مما يجعله أقل جاذبية للمستثمرين.	4.0769	.83932	8.013	.000	3	موافق
8	عدم توفر العنصر البشري الكافي، والقيادات المؤهلة للعمل في تقديم التمويلات الاسلامية	4.1500	.80224	9.066		1	موافق
	المعوقات التنظيمية والبشرية	4.0371	.63195	10.379	.000	---	موافق بشدة

يلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي للفقرة " تعقيد الإجراءات الإدارية المرتبطة بعقد الاستصناع مما يزيد من الوقت والجهد اللازمين لإتمام المعاملة" يساوى 3.97 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى تعقيد الإجراءات الإدارية المرتبطة بعقد الاستصناع مما يزيد من الوقت والجهد اللازمين لإتمام المعاملة بالموافقة.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " صعوبة التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بعقد الاستصناع مثل الجهات الرقابية والمصارف" فيساوى 3.92 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي

أقل من (0.05) مما يشير إلى أن صعوبة التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بعقد الاستصناع مثل الجهات الرقابية والمصارف بالموافقة.

أما المتوسط الحسابي للفقرة " نقص الخبرة والكفاءة لدى الكوادر العاملة في مجال الاستصناع في المؤسسات المالية مما يؤدى إلى التأخير في اتخاذ القرارات." فيساوى 4.12 .ومستوى المعنوية p-value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن نقص الخبرة والكفاءة لدى الكوادر العاملة في مجال الاستصناع في المؤسسات المالية مما يؤدى إلى التأخير في اتخاذ القرارات. بدرجة الموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " عدم مواكبة الكوادر البشرية للتطورات الحديثة في مجال التمويل الإسلامي وبخاصة عقد الاستصناع" يساوى 4.12 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى عدم مواكبة الكوادر البشرية للتطورات الحديثة في مجال التمويل الإسلامي وبخاصة عقد الاستصناع بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " المعوقات التنظيمية تزيد من المخاطر المرتبطة بعقد الاستصناع مما يحد من ميل المؤسسات المالية لتمويل المشاريع بهذه الصيغة." يساوى 3.95 .ومستوى المعنوية p-value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى المعوقات التنظيمية التي تزيد من المخاطر المرتبطة بعقد الاستصناع مما يحد من ميل المؤسسات المالية لتمويل المشاريع بهذه الصيغة. بدرجة الموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " صعوبة تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بعقد الاستصناع خاصة في حالة المشاريع الكبيرة والمعقدة." يساوى 3.97 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى صعوبة تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بعقد الاستصناع خاصة في حالة المشاريع الكبيرة والمعقدة. بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " زيادة التكاليف الإدارية بعقد الاستصناع مما يجعله أقل جاذبية للمستثمرين." يساوى 4.07 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى زيادة التكاليف الإدارية بعقد الاستصناع مما يجعله أقل جاذبية للمستثمرين. بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " عدم توفر العنصر البشري الكافي، والقيادات المؤهلة للعمل في تقديم التمويلات الإسلامية." يساوى 4.15 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى عدم توفر العنصر البشري الكافي، والقيادات المؤهلة للعمل في تقديم التمويلات الاسلامية بالموافقة.

وأخيراً فيما يتعلق بالمعوقات التنظيمية والبشرية ككل، فقد بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.03 ومستوى المعنوية p-value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى وجود معوقات تنظيمية وبشرية بدرجة مرتفعة، وذلك من خلال المتوسط الحسابي واستناداً إلى الجدول (8). الفرضية الفرعية الثانية لا تعد المعوقات الشرعية محددا للتمويل بصيغة الاستصناع في المصارف الليبية. تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (t) والترتيب لمعرفة توفر المعوقات الشرعية.

جدول 11: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t والترتيب لكل فقرة من فقرات " المعوقات الشرعية "

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	P-value	الترتيب	الدرجة
1	ليس من السهل تفادي الوقوع في الربا عند زيادة أو نقصان أو تحديد الثمن في عقد الاستصناع.	3.7250	.84694	5.414	.000	8	موافق
2	التعذر في التعامل مع جهات تتمتع بالموثوقية والخبرة الكافية لأبرام وتنفيذ عقود الاستصناع وفق الضوابط الشرعية.	3.7750	.91952	5.331	.000	6	موافق

3	الغموض في عقد الاستصناع كعدم بيان اللون أو المقاس أو نوع السلعة وموعد التسليم مما قد يؤدي إلى النزاع أو عدم تحقق الشروط الشرعية للعقد.	3.8000	.88289	5.731	.000	5	موافق
4	صيغة العقد غير واضحة ودقيقة ولا تشتمل على جميع التفاصيل المتعلقة بالمنتج والثمن والأجل التي قد تؤدي إلى مخالفات شرعية.	3.9500	.98580	6.095	.000	2	موافق
5	عدم اكتمال التشريعات اللازمة لتنظيم وإصدار صيغ الاستصناع بما يحقق التوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية	3.7632	.91339	5.151	.000	7	موافق
6	في عقد الاستصناع يصعب الاستعانة بمدقق شرعي أو محامي في حالة عدم الدراية الكافية بهذا العقد	3.8500	.94868	5.667	.000	4	موافق
7	غياب دور الهيئة الشرعية لتنفيذ عقد الاستصناع بالمصرف الذي قد يترتب عليه اصدار عقد الاستصناع يحتوي على مخالفات شرعية.	3.9500	1.06096	5.663	.000	2	موافق
8	نقص المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم عمليات الصيرفة الإسلامية عموما وخصوصاً صيغة الاستصناع.	3.9250	.97106	6.025	000.	3	موافق
9	لا يمتلك الوسط التشريعي القدر الكافي من الكفاءات والخبرات التي تؤهله لإصدار قوانين تنظم صيغة الاستصناع	3.9750	.94699	6.512	.000	1	موافق
	المعوقات الشرعية	3.8580	.74100	7.323	.000	---	موافق

يلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي للفقرة " ليس من السهل تفادي الوقوع في الربا عند زيادة أو نقصان أو تحديد الثمن في عقد الاستصناع." يساوى 3.72 .ومستوى المعنوية p-value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أنه ليس من السهل تفادي الوقوع في الربا عند زيادة أو نقصان أو تحديد الثمن في عقد الاستصناع بالموافقة.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " التعذر في التعامل مع جهات تتمتع بالموثوقية والخبرة الكافية لأبرام وتنفيذ عقود الاستصناع وفق الضوابط الشرعية." فيساوى 3.77 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن التعذر في التعامل مع جهات تتمتع بالموثوقية والخبرة الكافية لأبرام وتنفيذ عقود الاستصناع وفق الضوابط الشرعية بالموافقة.

أما المتوسط الحسابي للفقرة " الغموض في عقد الاستصناع كعدم بيان اللون أو المقاس أو نوع السلعة وموعد التسليم مما قد يؤدي إلى النزاع أو عدم تحقق الشروط الشرعية للعقد." فيساوى 3.80 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن لدى الغموض في عقد الاستصناع كعدم بيان اللون أو المقاس أو نوع السلعة وموعد التسليم مما قد يؤدي إلى النزاع أو عدم تحقق الشروط الشرعية للعقد بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " صيغة العقد غير واضحة ودقيقة ولا تشتمل على جميع التفاصيل المتعلقة بالمنتج والثمن والأجل والتي قد تؤدي إلى مخالفات شرعية." يساوى 3.95 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن صيغة العقد غير واضحة وغير دقيقة ولا تشتمل على جميع التفاصيل المتعلقة بالمنتج والثمن والاجل والتي قد تؤدي إلى مخالفات شرعية بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " عدم اكتمال التشريعات اللازمة لتنظيم وإصدار صيغ الاستصناع بما يحقق التوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية." يساوى 3.76 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن عدم اكتمال التشريعات اللازمة لتنظيم وإصدار صيغ الاستصناع بما يحقق التوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " في عقد الاستصناع يصعب الاستعانة بمدقق شرعي أو محامي في حالة عدم الدراية الكافية بهذا العقد." يساوى 3.85 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000)

وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن في عقد الاستصناع يصعب الاستعانة بمدقق شرعي او محامي في حالة عدم الدراية الكافية بهذا العقد بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " غياب دور الهيئة الشرعية لتنفيذ عقد الاستصناع بالمصرف الذي قد يترتب عليه إصدار عقد الاستصناع يحتوي على مخالفات شرعية.." يساوى 3.95 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن غياب دور الهيئة الشرعية لتنفيذ عقد الاستصناع بالمصرف الذي قد يترتب عليه اصدار عقد الاستصناع يحتوي على مخالفات شرعية بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " نقص المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم عمليات الصيرفة الإسلامية عموما وخصوصاً صيغة الاستصناع.." يساوى 3.92 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن نقص المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم عمليات الصيرفة الإسلامية عموما وخصوصاً صيغة الاستصناع بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " لا يمتلك الوسط التشريعي القدر الكافي من الكفاءات والخبرات التي تؤهله لإصدار قوانين تنظم صيغة الاستصناع." يساوى 3.97 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أنه لا يمتلك الوسط التشريعي القدر الكافي من الكفاءات والخبرات التي تؤهله لإصدار قوانين تنظم صيغة الاستصناع بدرجة الموافقة.

وأخيراً فيما يتعلق بمستوى المعوقات الشرعية ككل، فقد بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.85 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى وجود المعوقات الشرعية بدرجة مرتفعة، وذلك من خلال المتوسط الحسابي واستناداً إلى الجدول (8).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا تعد المعوقات القانونية والتشريعية محدداً للتمويل بصيغة الاستصناع في المصارف الليبية. تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t والترتيب لمعرفة درجة توفر المعوقات القانونية.

جدول 12: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t والترتيب لكل فقرة من فقرات " المعوقات القانونية "

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	P-value	الترتيب	الدرجة
1	عدم وجود قوانين تشجع المصرف على التمويل بصيغة الاستصناع	4.0750	.82858	8.206	.000	3	موافق
2	صعوبة تطوير الهيكل القانوني لأعمال الصيرفة الإسلامية	3.9750	.94699	6.512	.000	5	موافق
3	عدم توفر الخبرات القانونية في المصارف القادرة على التعامل بهذه الصيغة	4.2368	.85216	8.947	.000	1	موافق بشدة
4	القوانين المصرفية التي يصدرها المصرف المركزي غير كافية في تطبيق أدوات الصيرفة الإسلامية ومن بينها صيغة الاستصناع	4.1026	.91176	7.552	.000	2	موافق
5	عدم وجود الخبرات القانونية في إدارة التمويل الإسلامي	4.1000	.84124	8.270	.000	2	موافق
6	ضعف السياسات القانونية والمصرفية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي والتي يلزم بها المصرف بتنويع صيغ التمويل الإسلامي	4.0250	.94699	6.846	.000	4	موافق

7	غياب الاطر القانونية التي تنظم العلاقة بين الصانع والمستصنع	3.9000	.87119	6.534	.000	6	موافق
8	عدم اقتـــــــــناع الادارة العليا للمصرف بالصيرفة أو بصيغ التمويل ومن بينها الاستصناع	3.9000	.87119	6.534	.000	6	موافق
9	التشريعات القانونية الموجودة تعيق تطبيق صيغة الاستصناع في المصارف الليبية	3.7750	.83166	5.894	.000	7	موافق
	المعوقات القانونية	4.0097	.64934	9.835	.000	---	موافق

يلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن المتوسط الحسابي للفقرة " عدم وجود قوانين تشجع المصرف على التمويل بصيغة الاستصناع" يساوي 4.07 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن عدم وجود قوانين تشجع المصرف على التمويل بصيغة الاستصناع بالموافقة.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " صعوبة تطوير الهيكل القانوني لأعمال الصيرفة الإسلامية" يساوى 3.97 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى صعوبة تطوير الهيكل القانوني لأعمال الصيرفة الإسلامية بالموافقة.

أما المتوسط الحسابي للفقرة " عدم توفر الخبرات القانونية في المصارف القادرة على التعامل بهذه الصيغة. " يساوى 4.23 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى عدم توفر الخبرات القانونية في المصارف القادرة على التعامل بهذه الصيغة بالموافقة بشدة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " القوانين المصرفية التي يصدرها المصرف المركزي غير كافية في تطبيق أدوات الصيرفة الإسلامية ومن بينها صيغة الاستصناع" يساوى 4.10 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى القوانين المصرفية التي يصدرها المصرف المركزي غير كافية في تطبيق أدوات الصيرفة الإسلامية ومن بينها صيغة الاستصناع بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " عدم وجود الخبرات القانونية في إدارة التمويل الإسلامي." يساوى 4.10 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن عدم وجود الخبرات القانونية في إدارة التمويل الإسلامي باستمرار بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " ضعف السياسات القانونية والمصرفية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي والتي يلزم فيها المصرف بتنويع صيغ التمويل الإسلامي." يساوى 4.02 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن ضعف السياسات القانونية والمصرفية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي والتي يلتزم بها المصرف بتنويع صيغ التمويل الإسلامي بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " غياب الأطر القانونية التي تنظم العلاقة بين الصانع والمستصنع." يساوي 3.90 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن غياب الأطر القانونية التي تنظم العلاقة بين الصانع والمستصنع بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " عدم اقتناع الإدارة العليا للمصرف بالصيرفة أو بالصيغ التمويل ومن بينها الاستصناع." يساوى 3.90 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن عدم اقتناع الإدارة العليا للمصرف بالصيرفة أو بصيغ التمويل ومن بينها الاستصناع بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " التشريعات القانونية الموجودة تعيق تطبيق صيغة الاستصناع في المصارف الليبية" يساوي 3.77 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من

(0.05) مما يشير إلى أن التشريعات القانونية الموجودة تعيق تطبيق صيغة الاستصناع في المصارف الليبية بالموافقة.

وأخيراً فيما يتعلق بمستوى المعوقات القانونية ككل، فقد بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.00 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى وجود المعوقات القانونية بدرجة مرتفعة، وذلك من خلال المتوسط الحسابي واستناداً إلى الجدول (8). الفرضية الفرعية الرابعة لا تعد المعوقات المالية محددا للتمويل بصيغة الاستصناع في المصارف الليبية تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t والترتيب لمعرفة توفر العوامل المالية

جدول 13: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t والترتيب لكل فقرة من فقرات " المعوقات المالية "

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	P-value	الترتيب	الدرجة
1	تكلفة الاستصناع أعلى بسبب المخاطر العالية المرتبطة بها	4.3250	.65584	12.778	.000	2	موافق بشدة
2	صعوبة تحديد التكاليف بدقة، خاصة في المشاريع الكبيرة والمعقدة	4.2500	.70711	11.180	.000	5	موافق بشدة
3	تأخر العميل عن سداد الأقساط في عقد الاستصناع قد يسبب أزمة مالية	4.3250	.65584	12.778	.000	2	موافق بشدة
4	عدم تقديم ضمانات مالية للطرفين في عقد الاستصناع الذي قد يسبب عدم الوفاء بتنفيذ التزاماتهما	4.2564	.67738	11.583	.000	4	موافق بشدة
5	عدم التامين على المشروع في عقد الاستصناع قد يسبب للطرفين خسائر كبيرة	4.2821	.68628	11.666	.000	3	موافق بشدة
6	تأخر في تسليم السلعة مما سيترتب عليه تكاليف إضافية	4.3333	.52981	15.716	.000	1	موافق بشدة
7	صعوبة إجراء تقييم شامل للمخاطر المحتملة الذي قد ينشأ عنه ظهور مخاطر غير متوقعة	4.1250	.60712	11.720	.000	7	موافق
8	عدم ثبات سعر الصرف الذي قد يتسبب في أزمة مالية لعقد الاستصناع	4.2250	.65974	11.743	.000	6	موافق بشدة
9	غياب المعايير الموحدة لتقييم الأصول التي يتم إنتاجها بموجب عقد الاستصناع مما يصعب عملية تحديد القيمة العادلة للأصل وتحديد المخاطر المرتبطة به	4.0500	.55238	12.022	.000	8	موافق
المعوقات المالية		4.2431	.43504	18.071	.000	---	موافق بشدة

يلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن المتوسط الحسابي للفقرة " تكلفة الاستصناع أعلى بسبب المخاطر العالية المرتبطة بها" يساوي 4.32. ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن تكلفة الاستصناع أعلى بسبب المخاطر العالية المرتبطة بها بالموافقة بشدة.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " صعوبة تحديد التكاليف بدقة، خاصة في المشاريع الكبيرة والمعقدة" يساوي 4.25 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن صعوبة تحديد التكاليف بدقة، خاصة في المشاريع الكبيرة والمعقدة بالموافقة بشدة.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " تأخر العميل عن سداد الأقساط في عقد الاستصناع قد يسبب أزمة مالية" يساوى 4.32 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن تأخر العميل عن سداد الاقساط في عقد الاستصناع قد يسبب أزمة مالية بالموافقة بشدة.
أما بالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " عدم تقديم ضمانات مالية للطرفين في عقد الاستصناع الذي قد يسبب عدم الوفاء بتنفيذ التزاماتهما" يساوي 4.25 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن عدم تقديم ضمانات مالية للطرفين في عقد الاستصناع الذي قد يسبب عدم الوفاء بتنفيذ التزاماتهما بالموافقة بشدة.
أما بالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " عدم التأمين على المشروع في عقد الاستصناع قد يسبب للطرفين خسائر كبيرة" يساوى 4.28 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن عدم التأمين على المشروع في عقد الاستصناع قد يسبب للطرفين خسائر كبيرة بالموافقة بشدة.
أما بالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " تأخر في تسليم السلعة مما سيترتب عليه تكاليف إضافية" يساوى 4.33 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن تأخر في تسليم السلعة مما سيترتب عليه تكاليف إضافية بالموافقة بشدة.
أما بالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " صعوبة إجراء تقييم شامل للمخاطر المحتملة الذي قد ينشأ عنه ظهور مخاطر غير متوقعة" يساوي 4.12 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن صعوبة إجراء تقييم شامل للمخاطر المحتملة والذي قد ينشأ عنه ظهور مخاطر غير متوقعة بالموافقة.
وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة "عدم ثبات سعر الصرف الذي قد يتسبب في أزمة مالية لعقد الاستصناع" يساوي 4.22 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن عدم ثبات سعر الصرف الذي قد يتسبب في ازمة مالية لعقد الاستصناع بالموافقة بشدة
وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " غياب المعايير الموحدة لتقييم الاصول التي يتم إنتاجها بموجب عقد الاستصناع مما" يساوي 4.05 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن غياب المعايير الموحدة لتقييم الأصول التي يتم إنتاجها بموجب عقد الاستصناع بالموافقة
وأخيراً فيما يتعلق بمستوى المعوقات المالية ككل، فقد بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.24 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى وجود معوقات مالية بدرجة مرتفعة جداً، وذلك من خلال المتوسط الحسابي واستناداً إلى الجدول (8). الفرضية الفرعية الخامسة لا تعد المعوقات الفنية محددا للتمويل بصيغة الاستصناع في المصارف الليبية. تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t والترتيب لمعرفة درجة توفر المعوقات الفنية.

جدول 14: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t والترتيب لكل فقرة من فقرات " المعوقات الفنية "

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	P-value	الترتيب	الدرجة
1	في عقد الاستصناع قد يستدعى الكثير من الاجتهاد والتفسير من قبل الطرفين لما يتخلله من غموض في المواصفات الفنية (كالمواصفات القياسية العالمية/او المواصفات المحلية)	3.8250	.90263	5.781	.000	5	موافق
2	صعوبة ادخال تغييرات على المواصفات الفنية خلال عملية الإنتاج من قبل المستصنع	3.8750	.85297	6.488	.000	4	موافق
3	صعوبة توفير بعض المواد اللازمة لبعض عقود الاستصناع مما قد يؤثر على جودة المنتج	3.8750	.82236	6.729	.000	4	موافق

4	صعوبة تطبيق المعايير القياسية على منتجات مخصصة مما يجعل ضمان جودتها أمراً معقداً	3.9500	.90441	6.643	.000	2	موافق
5	قد يواجه المشروع تأخيرات في التسليم بسبب عوامل خارجة عن إرادة المقاول مثل الظروف الجوية أو المشاكل اللوجستية	3.9000	.77790	7.317	.000	3	موافق
6	عدم توفر خبراء في المجالات الفنية ذات الصلة لضمان جودة المنتج والالتزام بالمواصفات المحددة	3.9750	.80024	7.706	.000	1	موافق
7	صعوبة الحصول على المواد الخام بكميات كافية خاصة إذا كانت هذه المواد نادرة او مستوردة	3.9750	.83166	7.415	.000	1	موافق
8	صعوبة تحديد عيوب التصنيع في بعض الحالات مما قد يؤدى إلى إعادة تصنيع بعض الأجزاء أو المنتج بأكمله.	3.9500	.84580	7.104	.000	2	موافق
9	قد تحتوي التصاميم على أخطاء فنية تؤثر على جودة المنتج النهائي.	3.8250	.81296	6.418	.000	5	موافق
	المعوقات الفنية	3.9056	.68334	3.831	.000	---	موافق

يلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي للفقرة " في عقد الاستصناع قد يستدعى الكثير من الاجتهاد والتفسير من قبل الطرفين لما يتخلله من غموض في المواصفات الفنية (كالمواصفات القياسية العالمية/او المواصفات المحلية) " يساوي 3.82. ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن في عقد الاستصناع قد يستدعى الكثير من الاجتهاد والتفسير من قبل الطرفين لما يتخلله من غموض في المواصفات الفنية (كالمواصفات القياسية العالمية/او المواصفات المحلية) بالموافقة.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " صعوبة إدخال تغييرات على المواصفات الفنية خلال عملية الإنتاج من قبل المستصنع" يساوي 3.87 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن صعوبة إدخال تغييرات على المواصفات الفنية خلال عملية الإنتاج من قبل المستصنع بالموافقة.

أما المتوسط الحسابي للفقرة " صعوبة توفير بعض المواد اللازمة لبعض عقود الاستصناع مما قد يؤثر على جودة المنتج" يساوي 3.87 .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن صعوبة توفير بعض المواد اللازمة لبعض عقود الاستصناع مما قد يؤثر على جودة المنتج بالموافقة، وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " صعوبة تطبيق المعايير القياسية على منتجات مخصصة مما يجعل ضمان جودتها أمراً معقداً" يساوي 3.95 . .ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن صعوبة تطبيق المعايير القياسية على منتجات مخصصة مما يجعل ضمان جودتها أمراً معقداً بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " قد يواجه المشروع تأخيرات في التسليم بسبب عوامل خارجة عن إرادة المقاول مثل الظروف الجوية أو المشاكل اللوجستية" يساوي 3.90 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000)) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى ما قد يواجه المشروع من تأخيرات في التسليم بسبب عوامل خارجة عن إرادة المقاول مثل الظروف الجوية أو المشاكل اللوجستية بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " عدم توفر خبراء في المجالات الفنية ذات الصلة لضمان جودة المنتج والالتزام بالمواصفات المحددة" يساوى 3.97 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000)) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى عدم توفر خبراء في المجالات الفنية ذات الصلة لضمان جودة المنتج والالتزام بالمواصفات المحددة بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " صعوبة الحصول على المواد الخام بكميات كافية خاصة إذا كانت

هذه المواد نادرة أو مستوردة" يساوى 3.97 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000)) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى صعوبة الحصول على المواد الخام بكميات كافية خاصة إذا كانت هذه المواد نادرة او مستوردة بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " صعوبة تحديد عيوب التصنيع في بعض الحالات مما قد يؤدى إلى إعادة تصنيع بعض الأجزاء أو المنتج بأكمله." يساوي 3.95 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000)) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى صعوبة تحديد عيوب التصنيع في بعض الحالات مما قد يؤدي إلى إعادة تصنيع بعض الأجزاء أو المنتج بأكمله. بالموافقة.

وبالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة " قد تحتوي التصاميم على أخطاء فنية تؤثر على جودة المنتج النهائي" يساوي 3.82 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000)) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى قد تحتوي التصاميم على أخطاء فنية تؤثر على جودة المنتج النهائي. بدرجة الموافقة.

وأخيراً فيما يتعلق بمستوى المعوقات الفنية ككل، فقد بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.90 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى أن مستوى المعوقات الفنية متوفر بدرجة مرتفعة، وذلك من خلال المتوسط الحسابي واستناداً إلى الجدول (8).

النتائج والتوصيات

النتائج

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك معوقات تنظيمية وبشرية متمثلة في (تعقيد الإجراءات الإدارية وزيادة الوقت والجهد لإتمام المعاملات، وأيضاً نقص الخبرة لدى الكوادر وعدم مواكبتها للتطورات الحديثة وزيادة التكاليف).
- هناك معوقات شرعية متمثلة في (صعوبة تفادى الوقوع في الربا والغموض في العقود، وعدم اكتمال التشريعات المنظمة لصيغ الاستصناع وفق مقاصد الشريعة، وكذلك نقص الخبرات الشرعية والكوادر القادرة على الإشراف على التطبيق الفعال لعقد الاستصناع).
- معوقات القانونية متمثلة في (ضعف التشريعات المصرفية والقصور في القوانين الداعمة للاستصناع، ونقص الخبرات القانونية والقدرة على التعامل مع القضايا المرتبطة بالاستصناع، وغياب السياسات القانونية الملزمة لتنويع صيغ التمويل الإسلامي وقله التنسيق بين السياسات القانونية لدي مصرف ليبيا المركزي.
- هناك معوقات مالية متمثلة في (ارتفاع تكاليف الاستصناع وصعوبة تحديدها بدقه وتأخر العميل عن السداد، وغياب المعايير الموحدة لتقييم الأموال الناتجة عن عقود الاستصناع وصعوبة التنبؤ بالتكاليف خصوصاً في المشاريع الكبيرة والمعقدة، وغياب أدوات التحوط المالي لحماية الطرفين من تقلبات الأسعار أو العملة).
- هناك معوقات فنية متمثلة في (غموض المواصفات الفنية وصعوبة تطبيق المعايير القياسية، ونقص الخبراء الفنيين وتأخير في التسليم وصعوبة توفير المواد الخام، وتأثيرها على الجودة والتكاليف.

التوصيات

بناءاً على نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تدريب العاملين في المصارف الإسلامية على أحدث أساليب التمويل بصيغة الاستصناع وتوفير برامج تعليميه وورش عمل متخصصة.
- إصدار قوانين تدعم صيغ التمويل الإسلامي وتنظيم الاستصناع كما أوصي بتشكيل هيئات شرعية مستقلة للأشراف على التطبيق.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل التكاليف المرتبطة به، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتسريع وتحسين الكفاءة.
- وضع معايير موحدة لتقييم الأصول وضمان عدالة التسعير وتوفير ضمانات للطرفين وتفعيل التأمين على المشاريع، واعتماد أدوات التحوط بأن تكون متوافقة مع الشريعة للتقليل من مخاطر الأسعار.

- دعم البنية التحتية الفنية لتحسين الجودة و ضمان الامتثال للمواصفات، وتطوير قدرات المصانع المحلية لتلبية متطلبات عقد الاستصناع وتوفير بدائل لتقليل الاعتماد على المواد المستورة والنادرة.

المصادر والمراجع

1. النفيعي، مشعل،2023، عقد الاستصناع وتطبيقاته في البنوك والمصارف الاسلامية، مجلة أبحاث، مجلد10، العدد3 كلية الاداب، جامعة بيشة، السعودية.
2. الجدير، مصطفى، 2022، محددات تطبيق صيغة الاستصناع في التمويل الاسلامي، مجلة الجامعة، العدد 36، جامعة طرابلس، ليبيا.
3. الزنكي، عثمان، صالح، أحمد، 2022، الاستصناع بالمرابحة، مجلة بيت المشورة، العدد 18، قطر.
4. رزايقية، عيسى، 2022، عقد الاستصناع وخلاف الفقهاء فيه، مجلة كلية الشريعة والقانون الجامعة الاسلامية، العدد 25، الاصدار الثاني، السعودية.
5. التواتي، البشتي، أحمد، علي، 2021، معوقات تطبيق صيغة الاستصناع الموازي، مجلة أفاق الاقتصادية، طرابلس، ليبيا.
6. بوعافية، مختاري، عبد الرزاق، عبد الباسط، 2021، عقد الاستصناع في البنوك الاسلامية في الجزائر فنياً ومحاسبياً، رالة ماجستير، جامعة بوضياف، الجزائر.
7. البوسيفي، النجار، البشير، عادل، 2021، عقدي السلم والاستصناع ومعوقات التطبيق في المصارف الاسلامية، مجلة الجامعة، طرابلس، ليبيا.
8. الزغول، محمد، 2020، عقد الاستصناع وتطبيقاته في البنك الاسلامي الاردني والمهن الحرفية، المجلة الدولية للبحوث والدراسات الاسلامية كلية الشريعة، جامعة جرش، الاردن.
9. ندا ندا، عزيزة، 2019، معايير الجودة في عقد الاستصناع، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الازهر، العدد 34، مصر.
10. عبد القادر، بلخضر،2019، الضوابط الاخلاقية لمشروعية الانتفاع من عقود الاستصناع، مجلة دراسات أقتصادية، المجلد 13، العدد03، جامعة الاغواط، الجزائر.
11. عديلة، خنوسة، 2018، عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر.
12. صالح، علي معتوق، 2017، عقد الاستصناع في الفقه الاسلامي والقانون المدني الليبي، رالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الاسلامية الحكومية، كلية الدراسات العليا، فسم الشريعة والقانون، اندونيسيا.
13. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2017)، المعايير الشرعية، المنامة البحرين.
14. الزغداني، فتحي جماعه (2014)، أثر محددات تمويل الاجارة الموصوفة في الذمة على منفعة العلاج في المصارف الإسلامية الأردنية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان الأردن.
15. الجندي، فرج سليم (2015)، محددات نمو صناعة التمويل الأصغر الإسلامي في المصارف الليبية، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان الأردن.